

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

وهل يفاضل بينهم ؟ .

قوله وهل يفاضل بينهم ؟ على روايتين .

قال في الفروع و المحرر : وفي جواز التفضيل بينهم بالسابقة روايتان فحص الخلاف

وأطلقهما في المغني و الكافي و الشرح و المحرر و شرح ابن منجا و الزركشي .

إحداهما : لا يجوز المفاضلة بينهم بل يجب التسوية بينهم صححه في التصحيح و جزم به في

الوجيز .

الرواية الثانية : يجوز المفاضلة بينهم لمعنى فيهم وهو الصحيح من المذهب اختاره الشيخ

تقي الدين و ابن عبدوس في تذكرته و صححه في النظم و إدراك الغاية و نظم نهاية ابن رزين

و جزم به في المنور و قدمه في الهداية و المذهب و مسبوك الذهب و المستوعب و الخلاصة و

الرعايتين و الحاويين .

قال أبو بكر : اختاره أبو عبد الله أن لا تفاضل مع جوازه .

قال في الفروع : وهو ظاهر كلامه لفعله عليه أفضل الصلاة و السلام .

وعنه له التفضيل بالسابقة إسلاما أو هجرة ذكرها في الرعايتين .

وقال المصنف : والصحيح - إن شاء الله - أن ذلك مفوض إلى اجتهاد الإمام فيفعل ما يراه .

قلت : هو الصواب فقد فضل عمر و عثمان ولم يفضل أبو بكر و علي رضوان الله عليهم أجمعين .

فائدتان .

إحداهما : إذا استوى اثنان من أهل الفية في درجة فقال في المجرد : يقدم أسنهما ثم

أدمهما هجرة .

وقال القاضي في الأحكام السلطانية : يقدم بالسابقة في الإسلام ثم بالدين ثم بالسبق ثم

بالشجاعة ثم ولى الأمر مخير أن شاء أقرع بينهما وإن شاء رتبهما على رأيه واجتهاده نقله

في القاعده الأخيرة .

الثانية : العطاء الواجب لا يكون إلا لبالغ يطبق مثله القتال و يكون عاقلا حرا بصيرا

صحيحا ليس به مرض يمنعه من القتال فإن مرض مرضا غير مرجو الزوال كالزمانة و نحوها خرج

من المقاتلة و سقط سهمه على الصحيح من المذهب جزم به في المغني و الشرح و غيرهما و قدمه

في الفروع و قيل : له فيه حق